موقف الصحافة العراقية من مؤتمر التعويضات الألمانية عام ١٩٣٢

أ. م. د. عماد خميس حمزة
المديرية العامة لتربية الأنبار

الملخص

تعدّ الصحافة العراقية من المصادر المهمة للتاريخ الحديث والمعاصر؛ لدورها بارز في نقل وتحليل الاخبار الدولية والاقليمية والمحلية بحكم معاصرتها للأحداث والمواقف الدولية المهمة تجاه القضايا المختلفة لحظة حدوثها سواء كانت داخلية او خارجية مما جعلها ذات مصداقية عالية للمعلومات المتعلقة بتلك القضايا، وكان من بين ما اهتمت الصحافة العراقية بنشره وتحليل اخباره قضية التعويضات التي فرضت على ألمانيا والتي امتدت جذورها الى عام ١٩١٩ بعد أنْ فرضت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) برئاسة بريطانيا وفرنسا غرامات مادية عليها كنوع من التعويض عن الدمار والخسائر الحربية التي لحقت فيها من جراء تلك الحرب وصولاً الى مؤتمر التعويضات عام ١٩٣٢ موضوع الدراسة الذي حسم الجدل الدولي حول القيمة النهائية لمبلغ التعويضات المتبقي الواجب على ألمانيا دفعه للدول المتضررة بعد عدّة مناورات سياسية بين الجانبين الفرنسي والألماني الطرفين الاساسين لقضية التعويضات وسعي كلّ منهما لتحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية على حساب الطرف الآخر، فضلاً عن الدور البريطاني الساعي لتحقيق نوعٍ من التوازن الدولي بين الطرفين أعلاه لضمان السلام لأطول مدّة زمنية ممكنة على صعيد القارة الاوربية والعالم.

الكلمات الدلالية: الصحافة، التعويضات، مؤتمر، مفاوضات، مشروع.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 36, May 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The position of the Iraqi press on the German Compensation Conference in 1932

Asst. Prof. Dr. Imad Khamees Hamzah
Directorate General of Anbar Education

Abstract

The Iraqi press is considered one of the important sources of modern and contemporary history because of its prominent role in transmitting and analyzing international, regional and local news by virtue of its contemporaneity with important international events and positions towards various issues at the moment of their occurrence, whether internal or external, which made it highly credible for information related to those issues. Among what the press paid attention to was The Iraqi newspaper published and analyzed its news on the issue of reparations imposed on Germany, whose roots extended to the year 1919 after the victorious countries in World War I (1914-1918) Headed by Britain and France imposed fines on it as a form of compensation for the destruction and war losses it suffered as a result of that war, leading up to the reparations conference in 1932, the subject of the study. Which settled the international debate about the final value of the remaining amount of compensation that Germany must pay to the affected countries after numerous political maneuvers between the French and German sides, the two main parties to the compensation issue, and each of them seeking to achieve their political and economic interests at the expense of the other party, in addition to the British role seeking to achieve a kind of international balance. Between the above parties to ensure peace for the longest possible period of time on the European continent and the world.

Keywords: The press, Reparations, Conference, Negotiations The project.

المقدمة:

عـدّت قضـية التعويضـات الألمانيـة مـن المسـائل التـي اشـغلت الاوسـاط السياسـية والاقتصـادية الاوربيـة والعالميـة منـذ أنْ ألزمـت دول الحلفـاء بحسـب معاهـدة فرسـاي عـام ١٩١٩ ألمانيا على دفع تعويضات حربية للدول التي تضررت من جراء الحرب العالمية الاولى لأنها – بحسب وجهة نظرهم– العامل الرئيس لاندلاعها، وما تلاها من مفاوضات ومؤتمرات بين الدول صاحبة الشأن وألمانيا لتحديد قيمة التعويضات وكيفية تسديدها ونصيب كلّ دولة منها وصولًا الى عقد مؤتمر التعويضات الألمانية عام ١٩٣٢، موضوع الدراسة الذي حسم هذه القضية بشكل نهائي، لذا اصبحت هنالك رغبة لدى الباحث في تسليط الضوء على ما دار في المؤتمر من مناقشات بين الوفود المشاركة فيه والقرارات التي تمخضت عنه، في نطاق ما ذكرته بعض الصحف العراقية المواكبة لزمن انعقاد المؤتمر، التي تناولت موضوع الدراسة باهتمام وبشيء من التفصيل، ولاسيما أنَّ الكثير من المصادر أهملت عدّة جوانب منه او أنّها نقلت جوانب مختصرة عن المؤتمر.

وقسّـم موضـوع الدراسـة التـي حملـت عنـوان (موقـف الصـحافة العراقيـة مـن مـؤتمر التعويضـات الألمانيـة عـام ١٩٣٢) الـى ثلاثـة محـاور، جـاء المحـور الاول تحـت عنـوان (الجـذور التاريخية لقضية التعويضات الألمانية)، وتمّ الاشارة فيه الى المفاوضات الاوربية الألمانية بدءًا من معاهدة فرساي ومرورًا بالمؤتمرات والمشاريع اللاحقة التي تبنتها دول ذات العلاقة لمعالجة قضية التعويضات، أما المحور الثاني فتناول (مقدمات مؤتمر التعويضات الألمانية) الذي وضّح فيه الزيارات والمذكرات الثنائية المتبادلة بين الدول حول قضية التعويضات وتصريحات مسؤوليها التي كانت سببًا في التقارب تارةً والتنافر تارةً أخرى وصولًا الى تحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر، وسلّط المحور الثالث الذي جاء تحت عنوان (جلسات مؤتمر التعويضات الألمانية)، الضوء على ما دار من مناقشات وتبادل لوجهات النظر والمشاريع التي تمّ طرحها لمعالجة قضية التعويضات بين الدول المشاركة وهي كلّ من: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا واليابان سواء كانت ثنائية او جماعية، طيلة مدّة انعقاد المؤتمر الممتدة من السادس عشر من حزيران ١٩٣٢ وحتى التاسع من تموز من العام نفسه.

واعتمد الباحث في سرد احداث الدراسة على المقالات المنشورة اليومية في الصحف العراقية المواكبة والمتزامنة لها، سواء كان بوساطة مراسليها او مقالات الصحف الرسمية للدول المشاركة فيه التي تمّ ترجمتها من القائمين على الصحف العراقية ونشرها فيها، ممّا اعطى صورةً واضحة عن اعمال المؤتمر ومقرراته.

أولًا: الجذور التاريخية لقضية التعويضات الألمانية

١- مشروع داوز

اوضحت جريدة الاستقلال[١]، في عددها (٣٩) أنَّ ألمانيا بحسب المادة مئتين وإحدى وثلاثين من معاهدة فرساي عام ١٩١٩، أصبحت السبب الرئيس لاندلاع الحرب العالمية الاولى وما ترتّب عنه من خسائر مادية ومعنوية للدول المشاركة فيها، لذا فرض عليها دفع تعويضات مالية لتلك الدول المتضررة [٢]، وذكر العدد (٥٢٠١) لجريدة الاوقات البغدادية [٣] أنَّ المعاهدة اعلاه لم تحدّد قيمة التعويضات ممّا دفع دول الحلفاء لعقد مؤتمر سبا في بلجيكا بتاريخ الخامس عشر من تموز عام ١٩٢٠ الذي دام يومين وتمّ فيه تحديد النسب المئوية لكل دولة متضررة من المبلغ الكلي للتعويضات الذي ستدفعه ألمانيا لاحقًا، إذ بلغت نسبة فرنسا اثنين وخمسين بالمئة من المبلغ الكلي للتعويضات تليها بريطانيا بنسبة اثنين وعشرين بالمئة ثم ايطاليا وبلجيكا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان والبرتغال بنسب مختلفة[٤]، وبتاريخ التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٢١ حدّد مؤتمر لندن المبلغ الكلي للتعويضات المفروض على ألمانيا دفعه بحدود مئة واثنين وثلاثين مليار مارك ذهبي[٥]، وذلك ما تمّ تناوله في العددين (١٠ و١٦) لجريدة الفلاح [٦]، ونتيجة تعثر ألمانيا في دفع تلك التعويضات سلّطت جريدة الاستقلال في عددها (٢٩٦) الضوء على الاحتلال الفرنسي لإقليم الروهر الألماني بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٣، لاستيفاء ما لها من تعويضات مستغلة معاهدة فرساي التي اعطت للحلفاء حرية التصرف في حال خرق ألمانيا لإحدى بنودها [٧]، وعلى إثر ذلك قدّمت ألمانيا طلبًا للدول الحلفاء في بداية تشرين الثاني من العام نفسه أوضحت فيه ضرورة إرسال لجنة دولية الى برلين لدراسة حالتها الاقتصادية المتردية التي كانت سببًا في عدم التزامها بدفع التعويضات، وفعلًا شكّلت اللجنة الدولية برئاسة الخبير الاقتصادي الامريكي داوز Dawes[٨] بتاريخ الثلاثين من الشهر نفسه، ذلك ما تمّ الاشارة إليه في العدد (٣٠٩) لجريدة الاستقلال[٩].

ونشرت جريدة العالم العربي[١٠]، في عددها (١٤) أنَّ اللجنة الدولية أعلاه استطاعت من إعداد مشروع أطلق عليه اسم داوز؛ نسبةً الى رئيسها بتاريخ التاسع من نيسان عام ١٩٢٤، وجاء فيه ضرورة جلاء القوات الفرنسية عن اقليم الروهر، وتدفع فيه ألمانيا ستة عشر مليار مارك ذهبي والمتبقي من المبلغ يدفع على شكل اقساط سنوية، ومدة المشروع خمس سنوات، وقيمة القسط الاول مليار مارك ذهبي في السنة الاولى وصولًا الى مليار وسبعمئة وخمسين مليون مارك ذهبي في السنة الخامسة ولضمان عملية دفع التعويضات تقوم ألمانيا بتأمين خطوط سكك الحديد والصناعات الألمانية والنقليات لسداد تلك التعويضات لمدة خمسين عامًا مع رأسمال قدره ستة

وعشرون مليار مارك ذهبي يخصص اثنا عشر مليار منها تحت تصرف بنك التعويضات [١١]، وذكرت جريدة العالم العربي ايضًا في عددها (١٥) قيام الولايات المتحدة الامريكية بإعطاء ألمانيا قروضًا يصل مبلغها الى ثمانمئة مليون دولار لتوفير السيولة النقدية التي تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها، وإزالة العراقيل الاقتصادية والمالية كافة التي عارضت النهوض الاقتصادي فيها [١٢]، فيما ذكرت جريدة المفيد [١٣]، في عددها ذي الرقم (١٦٩) أنَّ اللجنة الدولية اتفقت مع الحكومة الألمانية بتاريخ الخامس من تموز عام ١٩٢٤ على دخول مشروع داوز حيز التنفيذ بعد موافقة المؤتمرين المشاركين في مؤتمر لندن لاحقًا [١٤]، وذكرت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٣٧٤٨) أنَّ مشروع داوز تمّت مناقشته في مؤتمر لندن الذي شاركت فيه كلّ من: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا واليابان تحت رقابة الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ التاسع من آب من العام نفسه [١٥]، وأصبح المشروع نافذ المفعول بعد التوقيع عليه من قبل المؤتمرين أعلاه بتاريخ الثلاثين من الشهر نفسه والذي تم تسليط الضوء عليه في العدد (٤٣٤) لجريدة الاستقلال [١٦].

٢- مشروع يونك

نشرت جريدة الاوقات البغدادية في العددين (٥١٢٥ و٥١٢٦) اسباب قيام الحكومة الألمانية بتقديم طلبٍ لعقد اجتماع الخبراء الماليين للدول السبع: فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا واليابان في باريس بتاريخ الحادي عشر من شباط عام ١٩٢٩، لإعادة النظر في قضية التعويضات؛ وذلك لشعورها بثقل الاقساط الاخيرة لمشروع داوز وعدم مقدرتها على سداد المبالغ ولاسيما أنَّ المشروع قد شارف على نهاية مدته الزمنية [١٧]، وعلى إثره تشكّلت لجنة دولية من الدول الآنفة الذكر برئاسة الخبير الاقتصادي الامريكي يونك Unic [١٨]، وذكرت الجريدة أعلاه في عددها (٥١٤٩) أنَّ رئيس اللجنة الدولية يونك اقترح مشروعًا بتاريخ العاشر من آذار عام ١٩٢٩، لتسوية قضية التعويضات تضمن انشاء بنك دولي يقوم باستلام أقساط التعويضات من ألمانيا وتوزيعها على الدول الدائنة ممّا يسهل عملية تحويل المبالغ واستلامها ويمكنه بيع سندات مالية في الاسواق المالية لحساب الاقساط الألمانية، وأكد المشروع على وجوب التعاون بين البنك المراد تأسيسه والبنوك الدولية للإفادة من المبالغ المودعة فيه لغرض استثمارها وبالتالي حصول البنك على الارباح تعود فائدتها لألمانيا والدول الدائنة لكن على وفق شروط منها: عدم دخول ذلك البنك في اية منافسة مع البنوك الدولية، وأنْ يكون عمله بمعزل عن الشؤون السياسية والمالية الدولية، وقادرًا على مساعدة البنوك الدولية الرئيسة للمحافظة على توطيد وتثبيت حوالاتها، ويسهل للدائنين الحصول على اقساط وافرة مستمرة وتستفيد الدول الدائنة من الارباح التي يحصل عليها المصرف فتتقاسمها فيما بينها [١٩]، وبتاريخ العشرين من آذار عام ١٩٢٩ وافق

اعضاء اللجنة الدولية على إنشاء ذلك المصرف بحسب ما نشر في العدد (٥١٥٨) لجريدة الاوقات البغدادية [٢٠]، ولم يتبقَ سوى تحديد مبلغ التعويضات الذي ستدفعه ألمانيا، إذ استطاعت اللجنة الدولية استنادًا الى اقتراح يونك من إعداد تقرير حول ذلك بتاريخ الثاني من حزيران من العام نفسه، تضمن أنْ تدفع ألمانيا التعويضات الحربية على شكل اقساط سنوية لمدة سبعة وثلاثين عامًا بشرط أنْ يبطل العمل بمشروع داوز ابتداءً من شهر ايلول المقبل، وتكون قيمة ما تدفعه ألمانيا في العشر السنوات الاولى ما بين اربعة وثمانين مليون ومئتين وخمسين ألف ليرة انكليزية الى تسعة وتسعين مليونًا وتسعمئة وخمسين ألف ليرة في السنة العاشرة، وبعد انقضاء المدة أعلاه تدفع ألمانيا لمدة سبعة وعشرين عامًا مبلغًا يتراوح ما بين مئة مليون ليرة انكليزية في السنة الاولى الى مئة وعشرين مليون ليرة انكليزية في السنة الاخيرة، وأبدت ألمانيا موافقتها على ذلك التقرير في اليوم نفسه، وذلك ما تمّ الاشارة اليه في العدد (٥٢١٨) للجريدة اعلاه [٢١].

واستمرت جريدة الاوقات البغدادية بمتابعة اخبار مشروع يونك إذ ذكرت في العدد (٥٢٥٠) أنَّ الحكومة الألمانية قدّمت طلبًا الى دول الحلفاء بتاريخ الثامن من تموز عام ١٩٢٩؛ للإسراع بعقد مؤتمر لتنفيذ مشروع يونك [٢٢]، وأكدت الجريدة الآنفة الذكر في عددها (٥٢٩٣) أنَّ المؤتمر عقد في مدينة لاهاي الهولندية بتاريخ السابع من آب من العام نفسه، وحضره كلّ من: فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا واليابان و الولايات المتحدة الامريكية [٢٣]، وأشارت جريدة الوطن [٢٤]، في عددها(٩٨) أنَّ المؤتمرين استطاعوا التوصل الى قرار بتاريخ الثامن والعشرين من الشهر نفسه بزيادة حصة بريطانيا من التعويضات الألمانية لتصبح مليونين وأربعمئة ألف ليرة انكليزية[٢٥]، ولأجل زيادة تقارب وجهات النظر الدولية ذكرت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٥٣٥٨) أنَّ الدول جميعًا التي شاركت في مؤتمر لاهاي الاول قررت عقد مؤتمر ثانٍ في المكان نفسه لإتمام مناقشة مشروع يونك، ووافقت تلك الدول بتاريخ العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٩ أنْ تكون مدينة بازل السويسرية مقرًا عامًا للبنك الدولي الخاص بالتعويضات الألمانية [٢٦].

ويبدو أنَّ مشروع يونك –بحسب ما نشرته بعض الصحف العراقية– لم يكن نصرًا ماليًا وسياسيًا لألمانيا فحسب وإنّما كان ذا فائدة اقتصادية للحكومة البريطانية؛ لأنّه زاد من ايرادات التعويضات المتدفقة الى خزائنها سنويًا بعدما كانت فرنسا متربعة العرش على مبالغ التعويضات السنوية.

وافتتح مؤتمر لاهاي الثاني بتاريخ الثالث من كانون الثاني عام ١٩٣٠، بحسب ما ذكرته جريدة العالم العربي في عددها (١٧٨٣)، وقرّر المجتمعون فيه تأليف لجنتين الاولى خاصة بالتعويضات الألمانية والثانية خاصة بتعويضات دول اوربا الشرقية[٢٧]، وأوضحت الجريدة اعلاه

بعددها (١٧٨٧) كيفية مناقشة المؤتمرين صيغة تحويل مبلغ التعويضات الى ديون تجارية و تحديد موعد دفع تلك التعويضات، فضلًا عن موافقة الدول المجتمعة بتاريخ السابع من الشهر نفسه، على اعتبار مشروع يونك حلًا نهائيًا لمشكلة التعويضات الحربية برمتها ومناقشة مسألة تأجيل الديون المنصوص عليها في مشروع يونك في حال عدم استطاعة ألمانيا الوفاء بتعهداتها[٢٨].

واستمرت جريدة العالم العربي بنشر جلسات مؤتمر لاهاي الثاني بعددها (١٧٩٠)، إذ اكدت أنَّ مندوبي فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا واليابان و الولايات المتحدة الامريكية، وافقوا بتاريخ الثالث عشر من الشهر نفسه على تحويل سندات التعويضات الى ديون تجارية وإعطاء ألمانيا فرصة تأجيل دفع التعويضات في حال عدم تمكنها من الايفاء بالتزاماتها على ألّا ترهن ألمانيا لأي سببٍ مواردها الاقتصادية لأيّ دولة أثناء تنفيذ مشروع يونك[٢٩]، وأكدت الجريدة اعلاه في عددها (١٧٩٣) موافقة الدول المؤتمرة في لاهاي ومن ضمنها ألمانيا بتاريخ الخامس عشر من الشهر نفسه، عرض قضية التعويضات على محكمة لاهاي الدولية في حال اعتراض الوزارات الألمانية اللاحقة على مشروع يونك وإعطاء الدول الدائنة حرية التصرف تجاه ألمانيا في حال حدوث ذلك [٣٠]، ونقلت الجريدة أيضًا بعدديها (١٧٩٥و١٧٩٨) اختتام اعمال مؤتمر لاهاي الثاني بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٠' وموافقة الحكومة الألمانية بصورة رسمية على مشروع يونك والمقررات كافة الخاصة بمؤتمر لاهاي الثاني بتاريخ الثاني والعشرين من الشهر نفسه [٣١]، وبعدديها (١٨٩٥و ١٨٩٦) بيّنت الجريدة الآنفة الذكر إصدار الحكومة الفرنسية قرارًا بالانسحاب عن منطقة الراين الألمانية ابتداءً من الثامن عشر من أيار من العام نفسه، بعد شعورها باتخاذ ألمانيا الاستعدادات الكافية لتنفيذ مشروع يونك في اليوم نفسه [٣٢].

٣- مشروع هوفر

نشرت جريدة الاستقلال في عددها (١٦٣٢) أنَّ الحكومة الألمانية سعت للتخلص من أزمتها المالية الحادة التي ظهرت بوادرها في بداية عام ١٩٣١، كونها ملزمة بدفع تعويضات حربية وديون سنوية لدول الحلفاء الذي رافقه حالة من الكساد الاقتصادي لمنتجاتها المختلفة، لذا قرّرت بتاريخ السادس من حزيران من العام نفسه، تخفيض رواتب موظفي الحكومة المركزية والبلدية وفرض ضريبة الازمة على الضرائب السابقة جميعًا [٣٣]، وذكرت جريدة الاستقلال في عددها (١٦٣٤) قيام رئيس الوزراء الألماني برونغ Proning[٣٤]، بزيارة لندن بتاريخ الثامن من الشهر نفسه، وعقد اجتماعًا مع رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد McDonald[٣٥]، بحضور هندرسن Henderson [٣٦]، سكرتير الشؤون الخارجية البريطانية في لندن وتمّ التباحث في كيفية تعديل

مشروع يونك وإيقاف دفع ما بذمة ألمانيا من الاقساط السنوية عائدة لبريطانيا لمدة ثلاث سنوات مقابل تساهل الولايات المتحدة الامريكية تجاه ديونها التي بذمة بريطانيا [٣٧]، واكدت الجريدة ايضًا في عددها (١٦٣٥) أنَّ الوفد الالماني غادر لندن بتاريخ التاسع من الشهر نفسه، والذي على إثره قابل رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد كلًا من: السفير الفرنسي فاريو Vario والسفير الايطالي بوردوناو Bordenau في اليوم نفسه، وتم اخبارهم بنتائج المفاوضات التي دارت بين الحكومة البريطانية والوفد الالماني[٣٨]، في حين اوضحت جريدة العالم العربي في عددها (٢٢٢٨) أنَّ الحكومة البريطانية لم تكتفِ بذلك وإنّما قام رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد بعقد اجتماع مع وزير الخزانة الامريكي ميلون Melon في لندن بتاريخ الثامن عشر من حزيران من العام نفسه، طالبًا فيه تنازل الدول عن بعض الديون والتعويضات الحربية التي بذمة ألمانيا، لتخفيف ازمتها الاقتصادية [٣٩]، مما دفع الرئيس الامريكي هوفر Hoover[٤٠]، بتاريخ العشرين من الشهر نفسه اعلان مشروع لمساعدة ألمانيا اقتصاديًا بإيقاف دفعها للتعويضات والديون ابتداءً من الاول من شهر تموز القادم ولمدة عامٍ كامل بحسب ما جاء في العددين (٥٨٤٨ و٥٨٤٩) لجريدة الاوقات البغدادية [٤١]، وكان الهدف من المشروع بحسب ما ذكرته جريدة العالم العربي في عددها (٢٢٣١) هو توفير قرابة المليار ونصف المليار مارك الالماني لتأسيس احتياطي نقدي جديد لألمانيا وتوحيد ديونها قصيرة الاجل، والذي على إثره اعلن مجلس الوزراء الالماني موافقته على مشروع هوفر بتاريخ الثاني والعشرين من الشهر نفسه [٤٢]، وبينت الجريدة اعلاه في عددها (٢٢٣٢) مواقف الدول من مشروع هوفر، إذ وافقت كلّ من: بريطانيا وإيطاليا واليابان، في حين عارضت عليه روسيا؛ بسبب ادعائها أنّه جاء نتيجة خوف الولايات المتحدة الامريكية على اموالها المستثمرة في ألمانيا من خطر الثورة الشعبية المزمع حدوثها، وقد ابدت بلجيكا تحفظها على المشروع؛ لأنَّ مبلغ ديونها للخارج اقل من مبلغ التعويضات الذي تحصل عليه من ألمانيا مما يوفر لها اموالًا اضافية لدعم ميزانيتها السنوية [٤٣]، اما فرنسا –بحسب ما اوضحته جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٥٨٥٢)– فكانت المعارض الاكبر لمشروع هوفر؛ لأنّه –بحسب وجهة نظرها– مخالف لمشروع يونك الخاص بالتعويضات، لذا قدّم مجلس وزرائها بتاريخ الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٣١، اقتراحًا مفاده أنْ تدفع ألمانيا أقساط التعويضات السنوية الى بنك التعويضات الدولي، ثم يقوم الاخير بإرجاع تلك الاموال اليها على شكل قروض طويلة الاجل مع تعهد ألمانيا باستعمال تلك القروض لمقاصد اقتصادية [٤٤]، وسلطت الجريدة ايضًا في عددها (٥٨٥٤) الضوء على الاجتماع الذي دار بين رئيس الوزراء الفرنسي لافال Laval [٤٥]، وبين وزير الخزانة الامريكي ميلون في باريس بتاريخ السابع والعشرين من الشهر نفسه؛ لتقريب وجهات النظر بين الطرفين

حول مشروع هوفر[٤٦]، والذي استمرت المفاوضات حوله بين الطرفين بحسب ما ذكرته جريدة العالم العربي في عددها (٢٢٤٤) حتى مساء السادس من تموز عام ١٩٣١، إذ اتفق الطرفان على تأجيل ديون الحرب والتعويضات لمدة عام كامل مع استمرار دفع اقساط سنوية المستثناة خلال هذه المدة لفرنسا مع قبول الاخيرة استثمار تلك الاقساط في بنك التعويضات الدولية بصورة قروض تعطى لألمانيا بضمان السكك الحديد الألمانية وتؤخذ فائدة معينة من الاقساط المؤجل دفعها بحسب رأي الولايات المتحدة الامريكية وعلى شكل اقساط سنوية لعشر سنوات ابتداءً من الاول من تموز عام ١٩٣٣[٤٧]، وتتعاون بنوك فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وبوساطة بنك التعويضات الدولية على تنظيم اعانات معينة للدول الاوربية التي يؤثر تأجيل دفع التعويضات على حالتها الاقتصادية، فضلًا عن تأليف لجنة فنية من الدول صاحبة الشأن مهمتها التوفيق بين متطلبات بلدانها ومشروع هوفر مع احتفاظ فرنسا بحقّ مطالبة ألمانيا بتقديم الضمانات الوافية بأنّها ستستعمل الاموال التي يوفرها لها مشروع هوفر في مقاصد اقتصادية بحتة وذلك ما تمّ الاشارة اليه في العدد (٥٨٦٢) لجريدة الاوقات البغدادية[٤٨].

ونشرت جريدة العالم العربي في عددها (٢٢٤٥) أنَّ الحكومة البريطانية وجّهت دعوة الى كلّ من فرنسا والولايات المتحدة والدول ذات العلاقة بمشروع هوفر بتاريخ السابع من تموز عام ١٩٣١ لحضور مؤتمرٍ في لندن لرسم التفاصيل الفنية المقترحة من قبلها لمشروع هوفر [٤٩]، وتشير جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٥٨٦٤) الى موافقة الحكومة الفرنسية على الاقتراح البريطاني بتاريخ الثامن من الشهر نفسه، القاضي بتشكيل لجنة فنية من الدول الموقعة على مشروع يونك باشتراك احد ممثلي وزارة المالية الامريكية بصفة استشاري يقع على عاتقها رسم تلك التفاصيل على اساس البحث في ثلاثة امور رئيسة، أولها: تعاون البنوك المركزية الرئيسة بوساطة بنك التعويضات الدولية في تنظيم المساعدات المالية للدول التي يؤثر مشروع هوفر على حالتها الاقتصادية، والامر الثاني: هو مسالة الضمانات المالية، والامر الثالث: التسوية الفنية لمسألة دفع الديون لكي يتفق ذلك مع هدف مشروع هوفر، وعند انتهاء اللجنة من اعداد تقريرها النهائي يعقد وزراء الدول الموقعة على مشروع يونك مؤتمرًا عامًا [٥٠].

وأوضحت جريدة العالم العربي في عددها (٢٢٤٧) تحركات الحكومة الألمانية للتخفيف من ازمتها الاقتصادية بسبب التعويضات الحربية، إذ ارسلت رئيس بنكها المركزي لوثر Luther [٥١]، الى لندن بتاريخ التاسع من تموز عام ١٩٣١، وعقد اجتماعًا مع رئيس البنك المركزي البريطاني ترومان Truman، الذي ابدى تساهلًا تجاه منح قروض مالية لألمانيا لانعاش اقتصادها بوساطة بنك التعويضات الدولي، ثم توجّه لوثر الى باريس بتاريخ العاشر من الشهر

نفسه، وعقد اجتماعين، الأول: مع رئيس البنك المركزي الفرنسي موريه Moreh [٥٢]، والثاني: مع وزير المالية الفرنسي فلاندن Flanden للغرض نفسه لكنه تفاجأ بالشروط السياسية القاسية التي وضعتها فرنسا لمنح ذلك القرض وهي عدول ألمانيا عن اتمام صناعة سفينة الرايخ الثانية واهمال مشروع الاتحاد الكمركي مع النمسا وتحديد الديون التجارية فيها لاسيما ما يخص التجارة السوفيتية وفرض الرقابة على نظامها المالي، وعلى اثر عودة لوثر الى برلين بالشروط الفرنسية الجديدة عقد مجلس الوزراء الالماني اجتماعًا بتاريخ الثاني عشر من الشهر نفسه، وقرّر دعوة سفراء فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وايطاليا وبريطانيا للفت نظر الدول الاوربية الى حراجة الموقف المالي الالماني بحسب ما جاء في العدد (٥٨٦٦) لجريدة الاوقات البغدادية [٥٣]، وذكرت جريدة العالم العربي في عددها ذي الرقم (٢٢٥٠) أنَّ الحكومة الألمانية استغلت اجتماع بنك التعويضات الدولية في مدينة بازل السويسرية بتاريخ الثالث عشر من الشهر نفسه، لعرض ازمتها المالية عليه، إذ قدّم رئيس البنك المركزي الالماني لوثر شرحًا وافيًا لدول الاعضاء بيّن فيه المعاناة المالية لألمانيا من غلق للبنوك وارتفاع البطالة وقلة الاحتياط المالي[٥٤]، واشارت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٥٨٦٨) الى اصدار قرارٍ من بنك التعويضات الدولية منحت ألمانيا بموجبه قرضًا بسيطًا لا تستطيع بوساطته تجاوز ازمتها الاقتصادية مقداره عشرين مليون ليرة انكليزية من احتياطي البنك البالغ ثلاثمئة وخمسون مليون ليرة انكليزية بتاريخ الرابع عشر من الشهر نفسه، بسبب الموقف السلبي للعضو الفرنسي تجاه ألمانيا [٥٥]، وأكدت الجريدة اعلاه في عددها (٥٨٦٩) أنَّ قرار بنك التعويضات الاخير دفع الحكومة الامريكية الى اتخاذ اجراءات سريعة لإنقاذ ألمانيا اقتصاديًا، اذ وافق بنك الاتحاد الاحتياطي الامريكي على منح ألمانيا قرضًا مقداره خمس وعشرون مليون دولار بتاريخ الخامس عشر من تموز ١٩٣١ [٥٦]، وحفز الحكومة البريطانية لتجديد دعوتها مرة ثانية بتاريخ السادس عشر من الشهر نفسه، للدول الموقعة على مشروع يونك لعقد مؤتمرٍ لها في لندن لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مشروع هوفر وانقاذ ألمانيا اقتصاديًا حتى لو لم تشترك فرنسا فيه نتيجة موقفها السياسي السلبي من القروض الألمانية وذلك ما تمّ ذكره في العدد (٢٢٥٢) لجريدة العالم العربي[٥٧].

ويبدو أنَّ التوافق الامريكي والبريطاني تجاه ألمانيا والتي سلطت الضوء عليه بعض الصحف العراقية إنّما جاء للحفاظ على مكاسبهم الاقتصادية وعلى التوازن الدولي في القارة الاوربية بعدم السماح لفرنسا بالتمادي بضغوطاتها الاقتصادية والسياسية لإضعاف ألمانيا.

ونشرت جريدة الاوقات البغدادية في العددين (٥٨٧١و ٥٨٧٣) أنَّ الحكومة الفرنسية شعرت بعزلتها الدولية بعد التحركات البريطانية والامريكية الاخيرة المتعاطفة مع ألمانيا، الامر

الذي دفعها الى توجيه دعوة الى كلّ من ألمانيا وبريطانيا وبلجيكا واليابان وايطاليا والولايات المتحدة لزيارة باريس لعقد اجتماع بتاريخ التاسع عشر من تموز من العام نفسه، الذي اقترح فيه اعطاء ألمانيا قرضًا ماليًا دوليًا مقداره مئة مليون ليرة انكليزية مضمونًا برسوم الكمارك الألمانية ؛ ليمكنها من مجابهة صعوباتها المالية فتستطيع بعد ذلك من دفع ما بذمتها من اقساط مالية بعد انتهاء مدة مشروع هوفر، وصدر عن الاجتماع بيان رسمي بناءً على طلب الحكومة الفرنسية بأنَّ مفاوضات مؤتمر لندن سوف تكون حول الازمة المالية الألمانية فقط [٥٨]، وذكرت جريدة العالم العربي في عددها (٢٢٥٦) ان وفود الدول السبع انفة الذكر، غادرت باريس في اليوم نفسه باتجاه لندن لحضور مؤتمرها الذي بدا اعماله بتاريخ العشرين من تموز من العام نفسه[٥٩]، واستمرت الجريدة اعلاه في عددها (٢٢٥٩) بنقل احداث مؤتمر لندن الذي استمره حتى الثالث والعشرين من الشهر نفسه، وقرّر المجتمعون فيه اقراض ألمانيا مبلغ مائة مليون دولار لمدة ثلاث اشهر واعادة منح مثل هذه القروض مرة اخرى عند حاجة ألمانيا اليها على أنْ يتكفل بنك التعويضات الدولي بدفع تلك القروض، وعدم استرجاع القروض قصيرة الاجل التي بذمة ألمانيا في الوقت الحاضر [٦٠]، وتأليف لجنة من كبار الماليين وارباب المصارف برئاسة الاقتصادي فردريك روس Frederick Ross للإشراف على تنفيذ مشروع هوفر القاضي بتأجيل دفع التعويضات الحربية والديون لمدة عام كامل على أنْ تجتمع اللجنة بتاريخ الرابع والعشرين من الشهر نفسه، فضلًا عن انشاء بنك ألماني جديد رأسماله مئتا مليون فرنك ليساعد ألمانيا في تجاوز ازمتها الاقتصادية بحسب ما نشر في الاعداد (٥٨٧٧ و ٥٨٧٨ و ٥٨٧٩) لجريدة الاوقات البغدادية [٦١].

ثانيًا: مقدمات مؤتمر التعويضات

اكدت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٥٩٦٠) أنَّ تدهور الاوضاع المالية في ألمانيا– على الرغم من تنفيذ مشروع هوفر– دفع حكومتها الى استدعاء سفيرها في باريس هوش Hauch[٦٢]، لحضور اجتماع اللجنة الوزارية الألمانية بتاريخ الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٣١ الخاص بالتعويضات الحربية، وقرر المجتمعون مفاتحة الحكومة الفرنسية حول قضية التعويضات والديون المستحقة عليها لشهر شباط القادم [٦٣]، واشارت الجريدة اعلاه بعدديها (٥٩٦٢ و٥٩٦٣) الى مغادرة السفير الالماني هوش بعد الاجتماع الوزاري الالماني من برلين الى باريس، ومقابلته رئيس الوزراء الفرنسي لافال هناك بتاريخ الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٣١، وعرض عليه اعادة تنظيم القروض قصيرة الاجل التي بذمة ألمانيا وعدم مقدرة حكومته على دفع التعويضات، إلا أنَّ رئيس الوزراء الفرنسي لافال اكد تمسك حكومته بمشروع يونك الخاص بالتعويضات [٦٤]، وعلى إثر ذلك استدعى رئيس الوزراء الالماني برونغ السفير الفرنسي فرانسوا

بونسي Franco Ponce في برلين بتاريخ الخامس من الشهر نفسه، موضحًا له الازمة المالية التي تعاني منها ألمانيا واستحالة دفعها التعويضات الحربية والديون قصيرة الاجل مستقبلًا بحسب ما نُقل في العدد (٥٩٦٤) لجريدة الاوقات البغدادية [٦٥]، وأوضحت الجريدة ايضًا في عددها (٥٩٦٧) قيام السفير الفرنسي فرانسوا بونسي بنقل تلك الايضاحات الى رئيس وزراء حكومته لافال خلال الاجتماع الذي ضمّ الطرفين في باريس بتاريخ التاسع من الشهر نفسه [٦٦].

وأشارت جريدة الاوقات البغدادية بعددها (٥٩٦٨) الى استمرار التحركات الألمانية للتخلص من التعويضات الحربية، اذ اعلنت الحكومة الألمانية بشكل رسمي أنّها غير قادرة على دفع التعويضات بحسب مشروع يونك في شهر تموز من العام القادم، فضلًا عن ديون قصيرة الاجل، ودعت بتاريخ العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٣١، الى تأليف لجنة دولية من الاخصائيين لزيارة برلين لدراسة الحالة المالية المتدنية لألمانيا [٦٧]، ولم تكتف الحكومة الألمانية بذلك وانما قدمت طلبا الى البنك التعويضات الدولية بتاريخ التاسع عشر من الشهر نفسه، حسب ما ذكرته الجريدة اعلاه بعددها (٥٩٧٦)، لعقد اجتماع خاص للنظر في قابلية ألمانيا للوفاء بديونها للدول صاحبة القروض والتعويضات الحربية [٦٨]، واكدت الجريدة ايضًا في عددها (٥٩٧٩) أنَّ الاجتماع تمّ عقده في برلين بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، حضره كلّ من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا وايطاليا واليابان وصاحبة الارض ألمانيا، ولإفساح مجال اكبر للجنة الاستشارية التابعة لبنك التعويضات الألمانية لدراسة مستفيضة للازمة المالية الألمانية، وقرر المجتمعون عقد الاجتماع الثاني في مدينة بازل السويسرية بتاريخ السابع من كانون الاول من العام نفسه[٦٩]، وأوضحت الجريدة اعلاه في عددها (٥٩٩١) أنَّ الاطراف اعلاه اجتمعت في التاريخ الذي تمّ تحديده، لكنها لم تصل الى نتيجة مرضية للجميع؛ بسبب اقتران موافقة فرنسا على تخفيض التعويضات بخفض ديونها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وقرّر المجتمعون اكمال المفاوضات بعد وصول التقرير النهائي للجنة الاستشارية عن حالة ألمانيا المالية[٧٠].

ويتضح فيما نقلته الصحف العراقية أنَّ الحكومة الفرنسية سعت لاستغلال قضية التعويضات لخفض الديون التي بذمتها لاسيما تلك المتعلقة بالولايات المتحدة الامريكية من جهةٍ وضمان عدم عزلتها الدولية من جهةٍ أخرى.

ونشرت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٥٩٩٧) أنَّ اللجنة الاستشارية التابعة لبنك التعويضات الدولية بتاريخ الرابع عشر من كانون الاول عام ١٩٣١ اعدت تقريرًا مبدئيًا عن الحالة الاقتصادية في ألمانيا، اوضحت فيه مقدرة ألمانيا على دفع التعويضات الحربية طالما أنّها قادرة

على الاستفادة من مشروع يونك بتأجيل الدفع لمدة سنتين لذا لا يوجد مبرر لإيقاف دفع التعويضات نهائيًا [٧١]، وعلى إثر ذلك اجتمع مندوبو بنك التعويضات الدولية في بازل السويسرية بتاريخ السابع عشر من الشهر نفسه، بحسب ما نقلته الجريدة اعلاه في عددها (٦٠٠٠) وجرى خلال الاجتماع دراسة تقرير اللجنة الاستشارية مما ادى الى حدوث خلاف بين المجتمعين فالجبهة التي قادتها بريطانيا طالبت بإلغاء ديون التعويضات الحربية نهائيًا في حين أنَّ الجبهة التي قادتها فرنسا طالبت بتأجيل الدفع فقط [٧٢]، وذكرت جريدة الاستقلال في عددها ذي الرقم (١٦٦٤) أنَّ الحكومة البريطانية ارسلت مذكرة الى الحكومة الفرنسية للعدول عن موقفها اعلاه في اليوم نفسه، واكدت فيها أنَّ قضية التعويضات والديون الحربية الألمانية هي من اسباب الازمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم وأنَّ ألمانيا لن تتمكن من الاستمرار بدفع ديونها الا بوساطة القروض البريطانية[٧٣]، لذا يجب حلّ المسألة نهائيًا وليس وقتيًا؛ لأنّها لا تلائم الحالة الاقتصادية المزرية الحالية، وأوضحت المذكرة وجوب الفصل بين الديون الخاصة وقضية التعويضات بحسب ما نشر في العدد (٦٠٠١) لجريدة الاوقات البغدادية [٧٤]، وأما في عددها (٦٠٠٢) فنشرت اخبارًا عن ارسال الحكومة الامريكية مبعوثها فردريك روس احد كبار موظفي الخزانة الامريكية الى باريس في الثامن عشر من كانون الاول عام ١٩٣١ للتباحث في قضية التعويضات والديون والدعوة الى عقد مؤتمر دولي خاص بهما، الامر الذي دفع الحكومة الفرنسية الى عقد اجتماع بتاريخ العشرين من الشهر نفسه، لدراسة قضية التعويضات، وقرر المجتمعون عقد مؤتمر دولي خاص بالتعويضات على أنْ يكون بعد اجتماع البرلمان الفرنسي بتاريخ الثاني عشر من شهر كانون الثاني من العام المقبل[٧٥].

واستمرت جريدة الاوقات البغدادية بالحديث عن قضية التعويضات الألمانية ففي عددها (٦٠٠٤)، اكدت على الخلاف الحاصل داخل اللجنة الاستشارية التابعة لبنك التعويضات الدولية في بازل اثناء اجتماعها بتاريخ الثاني والعشرين من كانون الاول عام ١٩٣١، بين مندوبي فرنسا وبريطانيا، عند محاولة وضع التقرير النهائي للحالة الاقتصادية لألمانيا، لاسيما حول مسألة شمول التقرير توصيات خاصة بمؤتمر التعويضات الدولي القادم وبيان الحالة الاقتصادية لألمانيا ام اكتفاء التقرير ببيان الحالة الاقتصادية فقط وترك التوصيات للمؤتمر نفسه، وقررت اللجنة بالإجماع الاخذ بالرأي الثاني [٧٦]، وأوضحت الجريدة انفة الذكر في عددها (٦٠٠٦) اعلان التقرير النهائي للجنة الاستشارية في الثالث والعشرين من الشهر نفسه، الذي نصّ على تردّي اوضاع ألمانيا المالية، لذا اكدت أنَّ حل قضيتي التعويضات والديون من اهم المسائل التي يتوقف عليها الازدهار الاقتصادي في ألمانيا والعالم [٧٧].

وأشارت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦٠٠٨) الى المذكرات التي بدأت بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بتاريخ الثامن والعشرين من كانون الاول عام١٩٣١ ؛ لتوحيد الجهود بين الطرفين في المؤتمر القادم والاتفاق بشكل نهائي على مكان وتاريخ انعقاد ذلك المؤتمر[٧٨]، واكدت جريدة العالم في عددها (٢٣٩٢) أنَّ الحكومة الامريكية قررت في اليوم نفسه عدم الاشتراك في المؤتمر بوصفه شأنًا اوربيًا داخليًا [٧٩]، وأوضحت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦٠١١) الى عقد اجتماع في برلين ضم كلًا من السفير البريطاني هوارس رامبولد Howard Rampold ووكيل الوزارة الخارجية الألمانية كوس Cos بتاريخ الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، وتمّ اخبار الجانب البريطاني بموافقة ألمانيا على الاقتراح البريطاني بعقد مؤتمرٍ للتعويضات في لوزان بتاريخ الثامن من شهر كانون الثاني من العام المقبل بعد استئذان الجانب السويسري [٨٠]، في حين نشرت جريدة العالم العربي في عددها (٢٣٩٦) البيان شبه الرسمي للحكومة الفرنسية الصادر بتاريخ الثالث من كانون الثاني عام ١٩٣٢، الذي اكدت فيه عدم موافقتها على موعد انعقاد المؤتمر بحسب الاقتراح البريطاني اعلاه إلا إذا توصلت اللجنة الاستشارية التابعة للبنك التعويضات الألمانية المجتمعة في برلين في ذلك الوقت الى قرار نهائي حول قضية دفع الديون التجارية الألمانية [٨١]، وأشارت الجريدة ايضًا في عددها (٢٣٩٧) إلى أنَّ ذلك الامر ادى الى حدوث خلاف بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية، أذ اكدت الاخيرة أنَّ تأجيل موعد انعقاد المؤتمر يؤدي الى تقليص فترة المفاوضات وأنَّ السبب الرئيس لموقف فرنسا –بحسب وجهة نظرها– إنّما هو خشيتها أنْ تنتهي مفاوضات اللجنة الاستشارية في برلين بإيقاف دفع القروض التجارية المستحقة على ألمانيا الامر الذي يؤدي الى ايقاف دفع التعويضات[٨٢]، وعلى الرغم من الخلاف الآنف الذكر إلا أنَّ الحكومة البريطانية مضت بإجراءاتها الاولية لعقد مؤتمر التعويضات، إذ كلفت الكولونيل موريس هانكي Maurice Hanky سكرتير مجلس الوزراء البريطاني بتولي سكرتارية مؤتمر التعويضات القادم بتاريخ السادس من الشهر نفسه، والسفر الى سويسرا لمناقشة حكومتها حول تحضيرات ذلك المؤتمر وذلك ما اكده العدد (٦٠١٥) لجريدة الاوقات البغدادية [٨٣].

وأمضت جريدة الاوقات البغدادية بنشر اخبار المؤتمر المزمع عقده لحل قضية التعويضات الألمانية بعددها (٦٠١٨) إذ اكدت أنَّ حظوظ انعقاد مؤتمر التعويضات في موعده – بحسب الاقتراح البريطاني– انخفضت على إثر التصريح الذي ادلى به رئيس الوزراء الالماني برونغ اثناء اجتماعه مع السفير البريطاني في برلين هوارس رامبولد بتاريخ التاسع من كانون الثاني عام ١٩٣٢، عندما اخبره بأنَّ ألمانيا راغبة بإلغاء التعويضات نهائيًا ولا تشترك في المؤتمر

القادم اذا لم تشعر بوجود نوايا حول ذلك لدى الدول المشاركة فيه [٨٤]، وأوضحت الجريدة ايضًا في عددها ذي الرقم (٦٠١٩) الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء البريطاني بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٢، والذي خرج بتوصيات مفادها أنَّ احوال ألمانيا المالية لا تسمح لها بالاستمرار بدفع التعويضات الى الابد [٨٥].

ونشرت جريدة العالم العربي في عددها (٢٤٠٣) أنَّ التصريح الالماني والتوصيات البريطانية حول قضية التعويضات اثارة حفيظة الحكومة الفرنسية، إذ اكد وزير ماليتها فلاندن في اليوم نفسه، عدم الحاجة إلى عقد أيّ مؤتمر طالما أنَّ رئيس الوزراء الالماني برونغ متمسكًا بتصريحه بأنَّ ألمانيا لا تستطيع دفع التعويضات [٨٦]، وقررت الوزارة الفرنسية تأجيل عقد المؤتمر الى اشعار آخر بتاريخ الثاني عشر من الشهر نفسه؛ بسبب الازمة الوزارية الفرنسية نتيجة رفض هريو[٨٧] زعيم حزب الاشتراكي الفرنسي تولي منصب وزارة الخارجية بحسب ما نقله العدد (٦٠٢١) لجريدة الاوقات البغدادية [٨٨]، وأشارت جريدة العالم العربي في عددها (٢٤٠٤) الى توجيه الحكومة الفرنسية انذارًا غير مباشر للحكومة الألمانية بإبداء موريه مدير البنك الفرنسي معارضته الشديدة على تمديد تسديد فوائد القرض الالماني التجاري البالغ مئة مليون دولار الواجب على ألمانيا دفعه بتاريخ الرابع من شهر شباط القادم لأكثر من ثلاثة اشهر لبنك التعويضات الدولي عند اجتماع الاخير في الثالث عشر من كانون الثاني من العام نفسه، أي: أنَّ في حال تمسك ألمانيا بطلب إلغاء التعويضات فإنّها ستحرم من اطالة مدة التسديد القروض التي بذمتها[٨٩].

وأوضحت جريدة الاوقات البغدادية في العددين (٦٠٢٤و٦٠٢٦) البيان الصادر من الحكومة البريطانية بتاريخ السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٢، الذي غيّرت بموجبه موعد انعقاد مؤتمر التعويضات الى الخامس والعشرين من كانون الثاني من العام نفسه، إلا أنَّ الحكومة الفرنسية ابدت تمسكها بتأجيل انعقاد المؤتمر الى مدّة زمنية اخرى؛ بسبب قرب الانتخابات الرئاسية في كلّ من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي ادى الى عدول الحكومة البريطانية عن بيانها حول المؤتمر لاسيما بعد اقتناعها بأنَّ المؤتمر لن يتوصل الى نتائج مرضية في ظل الخلاف الفرنسي الالماني الحالي[٩٠]، لكن جريدة العالم العربي ذكرت في العددين (٢٤٠٩و٢٤١٠) أنَّ حكومتي فرنسا وبريطانيا توصلتا بتاريخ الثامن عشر من الشهر نفسه الى اتفاق مبدئي، لتمديد العمل بمشروع هوفر كلّ ستة اشهر لمدة ثلاث سنوات، وأخبر رئيس الوزراء الفرنسي لافال السفير الامريكي في باريس ايدج Edge بتاريخ التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٢ بضرورة الحصول على موافقة الحكومة الامريكية على ذلك التمديد [٩١]، لكن السفير الامريكي ايدج اكد عدم الحاجة الى استحصال موافقة الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الراهن

طالما أنَّ الديون التي بذمة الحلفاء لأمريكا تدفع بعد اكثر من خمسة اشهر بحسب ما نقله العدد ذي الرقم (٦٠٢٧) لجريدة الاوقات البغدادية [٩٢].

وبيّنت جريدة العالم العربي في عددها ذي الرقم (٢٤٣٠) اعلان فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا وايطاليا واليابان بعد انهاء المفاوضات التي دارت بينهم بتاريخ الثالث عشر من شباط عام ١٩٣٢، التزامها بتقرير اللجنة الاستشارية لبنك التعويضات الدولية انف الذكر، وتأجيل انعقاد مؤتمر التعويضات الى شهر حزيران القادم مع بقاء باب المفاوضات الدولية مفتوحًا؛ لتقريب وجهات النظر حول التعويضات والديون [٩٣]، وأعقبه اصدار الحكومة البريطانية بيانًا رسميًا بتاريخ الرابع عشر من شباط من العام نفسه حول ذلك مما بعث الارتياح في ألمانيا؛ لأنَّه بمثابة اعتراف دولي بعدم قدرة ألمانيا على دفع التعويضات والديون الحربية وذلك ما تمّ الاشارة اليه في العدد (٦٠٤٧) لجريدة الاوقات البغدادية [٩٤].

ويبدو فيما تم تسليط الضوء عليه من الصحف العراقية حول قضية التعويضات أنَّ الدول المستفيدة منها لاسيما فرنسا بدأت تدرك آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي العالمي وبالتالي تأثيرها على الاقتصاد الفرنسي نفسه مما دفع الحكومة الفرنسية لتغيير سياستها المالية تجاه ألمانيا والذي عدّ نصرًا دبلوماسيًا لألمانيا.

وذكرت جريدة العالم العربي في عددها (٢٤٣٨) أنَّ الانتخابات الفرنسية الرئاسية الجديدة نتج عنها تأليف وزارة جديدة برئاسة تارديو Tardio ، مع احتفاظه بوزارة الخارجية بتاريخ الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٣٢ [٩٥]، وأشارت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦٠٥٦) الى منهاج وزارته الذي تضمن تقوية العلاقة مع بريطانيا والمصادقة على ما تمّ الاتفاق عليه حول مؤتمر التعويضات[٩٦]، وبالمقابل اعطى مجلس الرايخشتاغ الالماني[٩٧]، الثقة للمرة الثانية لوزارة برونغ بتاريخ السادس والعشرين من الشهر نفسه بحسب ما نقله العدد (٢٤٤٢) لجريدة العالم العربي [٩٨]، وفسّرت الجريدة اعلاه في عددها (٢٤٥٨) أنَّ نتاج الانتخابات في فرنسا وألمانيا كان السبب في استئناف المفاوضات الفرنسية البريطانية الألمانية لتخفيف الازمة الاقتصادية ليس فقط في بلدانهم وإنّما في بلدان القارة الاوربية، إذ تم الاتفاق بين فرنسا وألمانيا بدعم دول الدانوب اقتصادًيا جيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغسلافيا والنمسا والمجر وخارج الدانوب بلغاريا بتسهيل بيع منتجاتها الصناعية بتاريخ السادس من آذار عام ١٩٣٢، وجرى مفاتحة الجانب الايطالي بذلك [٩٩]، وأوضحت الجريدة ايضًا في عددها (٢٤٧٤) دخول فرنسا وبريطانيا بتاريخ الثالث من نيسان من العام نفسه في مفاوضات لتوحيد جهودهما لمواجهة الازمة الاقتصادية وتقديم الدعم لدول أوربا المنهارة اقتصاديًا [١٠٠].

واستغلت الدول الاوربية فرنسا وبريطانيا وايطاليا وبلجيكا وألمانيا، فضلًا عن الولايات المتحدة الامريكية تواجدها في جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح وذلك ما تمّ التنويه اليه في العدد (٢٤٨٩) لجريدة العالم العربي، إذ جرت مفاوضات بين الاطراف اعلاه بتاريخ الثاني والعشرين من آذار عام ١٩٣٢، وقرر المتفاوضون تحديد يوم السادس عشر من شهر حزيران القادم موعدًا لانعقاد مؤتمر التعويضات، وجرى عرض رئاسة المؤتمر لرئيس وزراء بلجيكا السابق نيس Nice، لخبرته في قضية التعويضات إلا أنّه قدّم اعتذاره؛ بسبب تركه لقضية التعويضات منذ عدة سنين [١٠١]، واشارت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦١٠٧) أنَّ الدول اعلاه اجرت مفاوضات اخرى بتاريخ الرابع عشر من نيسان من العام نفسه، حول التعويضات والديون وجرى طرح الاقتراح تمديد مشروع هوفر لمدة سنة واحدة او ثلاث او خمس سنوات، إلا أنَّ ألمانيا رفضت ذلك مؤكدة رغبتها في الوصول الى حل نهائي بشان التعويضات حتى أنَّ الجانب الفرنسي طرح فكرة تمديد مشروع هوفر لمدة سنتين لكنه رفض ايضًا من الجانب الالماني [١٠٢].

واستمرت جريدة العالم العربي بعددها (٢٤٩١) بتسليط الضوء على الجهود الدولية لحل قضية التعويضات، إذ بيّنت أنَّ هناك اجتماعًا سريًا جمع كلًا من رئيس الوزراء الالماني برونغ ورئيس الوزراء البريطاني مكدونالد ووزير الخارجية الامريكي ستمسون satamsun في جنيف بتاريخ السادس والعشرين من الشهر نفسه، لتقريب وجهات النظر حول مؤتمر التعويضات، وقرّر المجتمعون إشراك كلّ من ايطاليا و فرنسا في المفاوضات القادمة [١٠٣]، وأشارت الجريدة اعلاه في عددها ذي الرقم (٢٤٩٢) الى ارسال برقية من وزير الخارجية الامريكي وستمسون الى رئيس الوزراء الفرنسي تارديو بتاريخ السابع والعشرين من الشهر نفسه، طالبت فيها حضوره الى جنيف وفعلًا وصل الاخير اليها في اليوم التالي في الوقت الذي حضره فيه غراندي Grande وزير الخارجية الايطالي وعقد اجتماع ضمّ الاطراف الثلاثة اعلاه اضافة الى رئيس الوزراء الالماني برونغ ورئيس الوزراء البريطاني مكدونالد [١٠٤]، وبيّنت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦١١٢) أنَّ الرابح الاكبر في ذلك الاجتماع اعلاه هي ألمانيا سياسيًا واقتصاديًا إذ تمّت معاملتها على قدم المساواة مع الدول الاخرى وكسبت عطف الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وثبت موعد ومكان مؤتمر التعويضات آنف الذكر، ونزع اعتراف الجميع بأنَّ ألمانيا عاجزة عن دفع التعويضات والديون [١٠٥].

وذكرت جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٠٠) أنَّ الحكومة البريطانية ارسلت منهاج مؤتمر التعويضات الى دول ذات الشأن بتاريخ السادس من أيار عام١٩٣٢ المتضمن ثلاث فقرات، الاولى: ما بين دول الحلفاء وألمانيا فيما يخص التعويضات الحربية والديون، والفقرة الثانية:

ما بين دول الحلف الصغير[١٠٦]، والبرتغال وبولونيا المتعلق بخفض التعرفة الكمركية وتسهيل التبادل التجاري، والفقرة الثالثة: البحث في مشاكل الدانوب وجنوبي شرق أوربا بتقديم الدعم الاقتصادي لها [١٠٧]، ونشرت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦١١٩) الى موافقة كلّ من فرنسا وألمانيا واليابان وايطاليا وبلجيكا على منهاج المؤتمر في اليوم التالي [١٠٨]، وأكدت جريدة العالم العربي في عددها ذي الرقم (٢٥٢٢) أنَّ الولايات المتحدة الامريكية اعلنت بوساطة سفيرها في لندن ميلون بتاريخ الثاني من حزيران من العام نفسه، بأنّها ستجتمع مع دول مؤتمر التعويضات بعد توصلهم الى نتائج مرضية [١٠٩].

ثالثًا: جلسات مؤتمر التعويضات

اشارت جريدة الاوقات البغدادية في عدديها (٦١٤٠ و٦١٤٢) الى حدوث تغيير وزاري دولي قبل عقد جلسات مؤتمر التعويضات بأيام قلائل [١١٠]، إذ شكلت وزارة جديدة في ألمانيا بتاريخ الثاني من حزيران عام ١٩٣٢ برئاسة فون بابن Biaibn [١١١]، وبعد يومين تألفت وزارة جديدة في فرنسا برئاسة هريو، وأوضحت الجريدة اعلاه في العددين (٦١٤٦ و٦١٤٨) عن الوفود المشاركة بمؤتمر التعويضات المزمع عقده، إذ اعلنت الحكومة البريطانية بتاريخ التاسع من الشهر نفسه عن وفدها المشارك فيه برئاسة رئيس الوزراء مكدونالد، اما الحكومة الألمانية فترأس وفدها رئيس الوزراء فون بابن [١١٢]، وبيّنت جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٣٠) اعلان الحكومة الفرنسية بتاريخ العاشر من حزيران عام ١٩٣٢ عن وفدها تحت رئاسة رئيس وزرائها هريو [١١٣]، وبتاريخ الثاني عشر من الشهر نفسه عهدت الحكومة الايطالية رئاسة وفدها الى السنيور غراندي وزير خارجيتها، في حين تراس الوفد البلجيكي رئيس وزرائها رانكن Rankin، اما الوفد اليابان فترأسه وزير خارجيتها بوشيدا Bushidaمع حضور مراقبين يمثلون كلًا من صربيا وجيكوسلوفاكيا واليونان والبرتغال وبولونيا والمجر والنمسا ورومانيا وبلغاريا بحسب ما تمّ ذكره في العدد (٦١٤٩) لجريدة الاوقات البغدادية [١١٤].

وأوضحت جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٣٥) أنَّ مؤتمر التعويضات افتتح جلسته الاولى في مدينة لوزان السويسرية بتاريخ السادس عشر من حزيران عام١٩٣٢، بحضور وفود الدول الست ومراقبي الدول آنفة الذكر فضلًا عن رئيس الاتحاد السويسري موتا Motta الذي ألقى خطابًا رحّب فيه بالحضور وأكد أنَّ قضية التعويضات والديون لا يمكن الفصل بينهما وأنَّ نزع السلاح يتوقف على نتائج المؤتمر، ثم جرى انتخاب رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد رئيسًا للمؤتمر الذي ادلى بخطابٍ اكد فيه انَّ الازمة الاقتصادية ستصيب الدول جميعًا حتى لو لم تتضرر فيها الى حدّ الان ويجب استبدال الاتفاقيات القديمة لإعادة توازن الميزان الاقتصادي ثم

جرى انتخاب موريس هانكي سكرتير مجلس الوزراء البريطاني سكرتيرًا عامًا للمؤتمر [١١٥]، في حين ذكرت جريدة الاوقات البغدادية في (٦١٥٣) أنَّ اليوم الثاني للمؤتمر شهد عقد جلسته السرية التي ضمت وفود الدول الست انفة الذكر، إذ ألقى رئيس الوزراء الالماني فون بابن تقريرًا بيّن فيه احوال ألمانيا الاقتصادية السيئة وعدم مقدرتها على دفع التعويضات وأنَّ الظروف الاقتصادية اجبرتها على ذلك، واقترح الجانب البريطاني والفرنسي خلال الجلسة تمديد مدة مشروع هوفر ستة اشهر؛ لإفساح المجال للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن الديون الحربية، وفي نهاية الجلسة صدر بيانًا وقع عليه كلّ من فرنسا وبريطانيا وايطاليا وبلجيكا واليابان بتأجيل دفع التعويضات والديون الواجب دفعها في الاول من شهر تموز القادم بما أنَّ المؤتمر منعقدٌ وأنَّ لا يؤثر ذلك على الحلول القادمة التي يتوصل اليها المؤتمرون مع تشكيل لجنة خبراء من الدول المشاركة لوضع توصيات لمعالجة الوضع الاقتصادي الاوربي المتردي وكان ذلك البيان محل ترحيبٍ من رئيس الوزراء الالماني فون بابن [١١٦].

وأشارت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦١٥٥) الى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الوفود المشاركة في مؤتمر التعويضات لتقريب وجهات النظر، إذ عقد اجتماع ثنائي ضم كلًا من رئيس الوزراء الفرنسي هريو ووزير ماليته جرمن مارتين ورئيس الوزراء البريطاني مكدونالد ووزير ماليته شامبرلن Chamberlain [١١٧]، بتاريخ العشرين من حزيران من العام نفسه حول المقترح الذي اعدته فرنسا والقاضي بأنْ تدفع ألمانيا مبلغًا نهائيًا لغلق قضية التعويضات وانتهى الاجتماع دون التوصل الى نتيجة نهائية [١١٨]، واضافت جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٣٩) أنَّ الوضع اصبح اكثر تعقيدًا بعد الاجتماع الذي عقد بين رئيس الوزراء الفرنسي هريو ورئيس الوفد الامريكي وكيسون kaysun على هامش مؤتمر نزع السلاح بتاريخ الحادي والعشرين من حزيران عام١٩٣٢ عندما ربط الاخير بين نزع السلاح الفرنسي وقضية التعويضات والديون الامريكية التي بذمة الدول الاخرى الامر الذي ترفضه فرنسا؛ لأنّه يؤثر على مصالحها الاقتصادية وقوتها العسكرية امام ألمانيا لذا سعت الحكومة الفرنسية للفصل بين مؤتمر نزع السلاح ومؤتمر التعويضات [١١٩]، في حين بيّنت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦١٥٥) السبب الآخر الذي ازّم المشهد بشكل اكبر وهو المذكرة التي ارسلها رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد بتاريخ الثاني والعشرين من الشهر نفسه، الى رئيس الوزراء الفرنسي هريو التي طالب فيها إلغاء التعويضات نهائيًا لإزالة اسباب الازمة الاقتصادية واعطاء برهان للولايات المتحدة الامريكية بأنَّ الشعوب الاوربية حاضرة الى المؤتمر للاتفاق مع بعضها، وفي اليوم التالي ارسلت الحكومة الفرنسية جوابًا

على المذكرة البريطانية اكدت فيه اصرارها على دفع ألمانيا للمرة الاخيرة مبلغًا نهائيًا يكون ما بين مليارين وثلاثة مليارات مارك؛ لغلق قضية التعويضات[١٢٠].

ونشرت جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٣٤) أنَّ المذكرتين البريطانية والفرنسية الاخيرة نتج عنها عقد اجتماعٍ ضمّ كلًا من رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد ووزير ماليته شامبرلن ورئيس الوزراء الفرنسي هريو ووزير ماليته جرمن في الثالث والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٣٢، جرى الاتفاق فيه على حلّ قضية التعويضات بشكل نهائي وأنْ يؤدي الحل الى استعادة الثقة العالمية بالنظام الاقتصادي وأنْ لا يطلب من ألمانيا أنْ تدفع التعويضات والديون في الوقت الحاضر او خلال مدّة انتعاشها الاقتصادي وإنْ كان الدفع لابدّ منه فلا يكون له تأثير على التجارة العالمية [١٢١]، وبيّنت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦١٥٩) أنَّ الاتفاق البريطاني الفرنسي الاخير جرى بحثه خلال الاجتماع الذي ضم رئيس الوزراء الالماني فون بابن ورئيس الوزراء الفرنسي هريو بتاريخ الرابع والعشرين من الشهر نفسه، فضلًا عن طرح فكرة التعاون الاقتصادي بين البلدين كنوعٍ من التعويض لخسارة فرنسا الناتجة في حال إلغاء التعويضات واتفق الطرفان على اطلاع حكوماتهم على آخر المستجدات قبل اتخاذ أيّ قرارٍ وإشراك الوفد الايطالي في المفاوضات القادمة [١٢٢].

وأوضحت جريدة الاوقات البغدادية في عددها (٦١٦١) أنَّ لجنة الخبراء للدول المشاركة في مؤتمر التعويضات اعدت تقريرها الخاص حول اعادة تنظيم اقتصاد اوروبا بتاريخ السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٣٢، مفاده وجوب تثبيت النقد الدولي وفتح جميع الدول حدودها لدخول المواد الخام الاجنبية الى بلادها وإلغاء القيود المفروضة على التجارة الدولية وعقد معاهدات كمركية جديدة بدل المعاهدات القديمة ودرست لجنة الخبراء البديل الذي بوسع ألمانيا أنْ تعطيه لفرنسا في حال تنازلها عن حقوقها في التعويضات الحربية[١٢٣]، إلا أنَّ الحكومة الفرنسية رفضت تقرير لجنة الخبراء بتاريخ الثامن والعشرين من الشهر نفسه، بحسب ما جاء في العددين (٦١٦٢و٦١٦٣) للجريدة انفة الذكر؛ لأنّه بحسب وجهة نظرها لا يغطي خسارتها المادية في حال إلغاء التعويضات التي بذمة ألمانيا، الامر الذي دفع رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد أنْ يطلب من رئيس الوزراء الفرنسي هريو في اليوم نفسه، تقديم الاقتراح الفرنسي القاضي بقيام ألمانيا بدفع ثلاثة مليارات مارك مقابل تنازلها عن التعويضات بشكل نهائي [١٢٤]، في حين اشارت جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٤٥) الى التعديل الذي اجراه رئيس الوزراء البريطاني على الاقتراح الفرنسي انف الذكر الذي مفاده أنْ تدفع ألمانيا مبلغًا نهائيًا مقداره ثلاثة مليارات مارك مليارين منها للحلفاء والولايات المتحدة الامريكية ومليار واحد يعزّز به اقتصاد النمسا وبقية دول وسط وجنوب شرق

اوروبا، وأرسل الاقتراح المعدّل بدوره الى رئيس الوزراء الالماني فون بان الذي ابدى الموافقة المبدئية عليه بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩٣٢[١٢٥]، الامر الذي ادى الى عقد جلسة جديدة للمؤتمر ضمّت الدول الست بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وايطاليا واليابان في التاريخ نفسه، تمخض عنها تشكيل لجنتين الاولى برئاسة رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد خاصة بدراسة التعويضات واللجنة الثانية برئاسة وزير الخارجية البلجيكي هماينس Humains خاصة بإعداد الوسائل اللازمة لانعاش الاقتصاد العالمي التي سوف تناقش في المؤتمر الاقتصادي المقبل في لندن، ومما زاد من ايجابية المفاوضات تخويل مجلس النواب الفرنسي لرئيس الوزراء الفرنسي هريو بإبداء التساهل في قضية التعويضات ونزع السلاح بحسب ما نوّه اليه العدد (٢٥٤٦) للجريدة اعلاه [١٢٦]، ثم تلاه جلسة اخرى ضمّت فقط الدول الخمس الدائنة اعلاه ما عدا ألمانيا بتاريخ التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٣٢، وأشارت اليه الجريدة ايضًا في عددها (٢٥٤٧)، وخرج المجتمعون باقتراحين، الاول: تدفع ألمانيا مليار مارك لصندوق تشترك فيه كلّ الدول الاوربية لانعاش الاقتصاد الاوربي، والاقتراح الثاني: أنْ تتعهد ألمانيا بدفع مبلغ تقدّره الدول الدائنة على أنْ لا يقل عن اربعة مليارات مارك وسميت تلك الاقتراحات بالمشروع المؤقت الذي سوف يدخل ضمن التقرير النهائي للمؤتمر [١٢٧].

وأكدت جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٤٨) على رفض رئيس الوزراء الالماني فون بابن الاقتراحات اعلاه بتاريخ الاول من تموز عام ١٩٣٢، لاستحالة دفع ألمانيا مليار مارك للصندوق الاوربي المزمع انشاؤه بسبب ضائقتها المالية اما فيما يخص الاقتراح الثاني فأكد فون بأنَّه اثناء اجتماعه مع رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد في اليوم نفسه بأنَّ على المؤتمر أنْ يقدّم ضمانات صريحة لإعادة الثقة الدولية [١٢٨]، وبعد نهاية الاجتماع عقد رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد اجتماعًا آخر مع رئيس الوزراء الفرنسي هريو واتفق الجانبان على نقطتين اساسيتين، الاولى: وجود علاقة بين التعويضات وديون الحرب، والنقطة الثانية: المبلغ النهائي الذي يترتب على ألمانيا دفعه والبالغ اربعة مليارات مارك لإعادة تنظيم الاحوال الاقتصادية الاوربية على أنْ يتم الدفع بعد انتهاء مدة التأجيل المؤقت الذي يتم اقراره اثناء المؤتمر وأبدت كلّ من ايطاليا وبلجيكا واليابان تأييدها للاتفاق البريطاني الفرنسي الذي قدم بدوره الى رئيس الوزراء الالماني فون بابن وذلك ما تمّ تسليط الضوء عليه في العدد (٢٥٤٩) لجريدة العالم العربي [١٢٩].

وجاء في العدد (٢٥٥٠) لجريدة العالم العربي، أنَّ رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد استلم جواب الوفد الالماني الخاص بالاتفاق البريطاني الفرنسي الاخير بتاريخ الثالث من تموز عام ١٩٣٢، الذي مفاده موافقة ألمانيا مبدئيًا على دفع اربعة مليارات مارك لكن لديها اعتراض على

طريقة الدفع، فضلًا عن طلب ألمانيا حذف فقرة علاقة التعويضات الحربية بمسؤولية ألمانيا باندلاع الحرب من بنود معاهدة فرساي، وأنْ لا يعدّ دفع هذا المبلغ باسم التعويضات الحربية بل بصفة اشتراك ألمانيا في المبالغ العامة التي يجري جمعها من قبل الدول لإعادة تنظيم الاحوال الاقتصادية العالمية وأنْ توقّع الدول على ميثاق لوزان من دون انتظار لما ستقرره الولايات المتحدة بشأن ديونها [١٣٠]، وعلى إثر ذلك عقدت كلّ من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا ويابان اجتماعًا لها لدراسة الجواب الالماني الاخير بتاريخ الرابع من تموز عام ١٩٣٢، بحسب ما اشارت اليه جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٥١)،إذ تحدّث الجانب الفرنسي خلال الاجتماع عن اوضاع بلاده الداخلية الصعبة وأزمتها الوزارية وموقف مجلس نوابها المتشدد تجاه قضية التعويضات لذا من الاستحالة خفض المبلغ عن اربعة مليارات الواجب على ألمانيا دفعها مقابل إلغاء التعويضات نهائيًا، وطرح الوفد البلجيكي على رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد اقتراحًا لتقريب وجهات النظر الألمانية الفرنسية بتاريخ الخامس من الشهر نفسه، بأنْ تدفع ألمانيا مليار مارك نقدًا على شكل اقساط سنوية لمدة عشر سنوات ويكون الدفع بعد ثلاث سنوات مع دفعها مليار وستمئة مليون مارك بشكل سندات [١٣١].

واستمرت جريدة العالم العربي بنقل الاخبار الدولية الخاصة بقضية التعويضات الألمانية إذ بيّنت في عددها (٢٥٥٢) أنَّ موافقة ألمانيا على زيادة المبلغ النهائي الذي تدفعه مقابل إنهاء قضية التعويضات من مليار وخمسمئة مليون مارك الى مليار وتسعمئة مليون مارك عند لقاء فون بابن برئيس الوزراء مكدونالد بتاريخ الخامس من تموز عام ١٩٣٢، وقبول فرنسا بخفض المبلغ عن ثلاثة مليارات مارك عند لقاء هريو مع مكدونالد في اليوم التالي، وجعل اقتراح الوفد البلجيكي هو اقرب للأطراف جميعًا بصورة مبدئية [١٣٢]، وعلى إثر ذلك عقدت الوفود الستة جلسة جديدة بتاريخ السابع من الشهر نفسه، بحسب ما اكدته الجريدة انفة الذكر في عددها (٢٥٥٣)، لكنها لم تخرج بتحديد قيمة المبلغ النهائي للتعويضات، بل رافقه ظهور خلاف حول مطلب ألمانيا السياسي القاضي ببراءتها من جريرة الحرب المسندة اليها بحسب معاهدة فرساي [١٣٣]، واوضحت الجريدة ايضًا في عددها (٢٥٥٤) أنَّ عدم تحديد مبلغ التعويضات في الجلسة انفة الذكر ادى الى عقد اجتماع ثنائي ضم كلًا من رئيس الوزراء الفرنسي هريو ورئيس الوزراء الالماني فون بابن بتاريخ الثامن من الشهر نفسه، واتفق الطرفان أنْ تدفع ألمانيا بصورة نهاية مبلغًا قدره ثلاثة مليارات مارك لإنعاش الاقتصاد الاوربي على شكل اقساط سنوية تمتد سبعًا وثلاثين عامًا، وتكون على شكل اسهم توضع في بنك التعويضات الدولي وتنزل تلك الاسهم الى الاسواق العالمية المالية بعد ثلاث سنوات لتباع بمبلغ تسعين بالمئة من قيمتها ليكون صافي ما تدفعه ألمانيا مليارين وسبعمئة مليون

مارك، ويدخل ضمن مبلغ اعلاه اقساط مشروع يانغ ولا تدخل فيه الديون المتفرقة البالغة اربعين مليون مارك، فضلًا عن المبالغ التي تستحقها بلجيكا من جراء تغيّر قيمة المارك الالماني على أنْ يتم صياغة ذلك بصورة نهائية من قبل الخبراء الماليين للدول الستة ولم يتطرق الاجتماع الى مطالب ألمانيا السياسية(١٣٤).

وأوضحت جريدة العالم العربي في عددها (٢٥٥٥) أنَّ الوفود المشاركة في مؤتمر التعويضات عقدت جلستها الاخيرة بتاريخ التاسع من تموز عام ١٩٣٢، ووقعت خلالها على الصيغة النهائية للميثاق الذي اعده الخبراء الماليين للدول الستة والذي لم يخرج مضمونه عن بنود الاتفاق الفرنسي الألماني الاخير، وكان اول الموقعين عليه رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد تبعه رئيس الوزراء الفرنسي هريو ومن ثم رئيس الوزراء الالماني فون بابن ومن ثم باقي رؤساء وفود الدول الاخرى (١٣٥)، وبتاريخ الحادي عشر من الشهر نفسه، صادق مجلس الوزراء الفرنسي والالماني على ميثاق مؤتمر التعويضات وفي اليوم التالي صادق مجلس العموم البريطاني عليه، وذلك ما تمّ ذكره في العدد (٢٥٥٧) للجريدة اعلاه (١٣٦).

الخاتمة

١- اكدت الصحف العراقية فيما نشرته في اعدادها المختلفة أنّ قضية التعويضات ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الاولى بحسب مقررات معاهدة فرساي ١٩١٩، والتي ألزمت الالمان بدفع مبالغ مالية الى الدول التي لحقها الضرر المادي والمعنوي جراء الحرب بوصفها المسبب الرئيس لذلك.

٢- استعملت قضية التعويضات بحسب ما جاء في الصحف العراقية كعامل إضعافٍ لألمانيا من قبل دول الحلفاء لاسيما فرنسا العدو اللدود لها أكثر من كونه عامل إنعاش اقتصادي للدول المتضررة.

٣- أوضحت الصحف العراقية حقيقة مفادها أنَّ دفع التعويضات من قبل ألمانيا ادى الى تركز الثروة في يد دول معينة دون غيرها مثل: فرنسا؛ بسبب استحواذها على الحصة الاكبر منها على حساب الدول الاوربية الاخرى مما خلق حالة عدم توازن اقتصادي بينها الامر الذي ادى إلى خلق الازمات الاقتصادية داخل اوروبا وخارجها.

٤- سلطت الصحف العراقية الضوء على الخلاف البريطاني الفرنسي تجاه قضية التعويضات منذ أنْ تم تحديد النسب المئوية لكل دولة مرورًا برغبة فرنسا في تحطيم ألمانيا المعارض لرغبة بريطانيا في تقويتها لخلق حالة من التوازن الدولي الاوربي وعدم سيادة فرنسا لأوروبا

٥- ترجمت الصحف العراقية كيفية استعمال فرنسا قضية التعويضات كوسيلة للضغط سياسيًا على الولايات المتحدة الامريكية بربط قضية إلغاء التعويضات بمسألة إلغاء الديون الامريكية التي بذمتها.

٦- عدّ مؤتمر التعويضات لعام ١٩٣٢ من المؤتمرات الدولية المهمة بحسب وجهة نظر الصحف العراقية؛ لأنّه حسم قضية كثر الجدال الدولي فيها ولعدّة سنوات، وعدّه فاتحة لإنهاء قضية الديون التي بذمة الدول الاوربية للولايات المتحدة الامريكية في تلك المدّة.

الهوامش

References

(١) جريدة الاستقلال: جريدة يومية عربية حرة بغدادية، صدر عددها الاول بتاريخ الثامن عشر من ايلول ١٩٢٠ بأربع صفحات، تراس تحريرها عبد الغفور البدري، جريدة الاستقلال، العدد الاول، في ٢٨ ايلول ١٩٢٠.

(٢) الاستقلال، العدد ٣٩، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢١.

(٣) جريدة الاوقات البغدادية: جريدة يومية سياسية عامة بغدادية تصدرها شركة الطبع والنشر، صدر عددها الاول بتاريخ الاول من كانون الثاني عام ١٩١٨ بأربع صفحات ثلاث منها باللغة الانكليزية والرابعة باللغة العربية، جريدة الاوقات البغدادية، العدد الاول، في ١ كانون الثاني عام ١٩١٨.

(٤) الاوقات البغدادية، العدد ٥٢٠١، في ١٣ ايار ١٩٢٩.

(٥) الفلاح، العددان ١٠ و١٦، في ١٢ و ٢٦ تموز ١٩٢١.

(٦) جريدة الفلاح: جريدة يومية سياسية علمية بغدادية صدرت ثلاث مرات اسبوعيًا في بادئ الامر وبأربع صفحات بتاريخ العشرين من حزيران عام ١٩٢١، لصاحبها عبد اللطيف الفلاحي، جريدة الفلاح، العدد الاول، في ٢٠ حزيران عام ١٩٢١.

(٧) الاستقلال، العدد ٢٩٦، في ٣ كانون الاول ١٩٢٣.

(٨) هو جارلس جي داوز: ولد عام ١٨٦٥، خبير اقتصادي وسياسي في آنٍ واحدٍ عمل مراقبًا في وزارة الخزانة الامريكية للمدّة من (١٨٩٧ –١٩٠١) وكان له دور مهم في إعداد الميزانية الامريكية لعام ١٩٢١، وترأس لجنة التعويضات الالمانية لعامي ١٩٢٣ و١٩٢٤، توفي في عام ١٩٥١. نغم سلام ابراهيم، العلاقات البريطانية الالمانية ١٩١٩–١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٦٥.

(٩) الاستقلال، العدد ٣٠٩، في ١٨ كانون الاول ١٩٢٣.

(١٠) جريدة العالم العربي: جريدة يومية سياسية عامة بغدادية صدر عددها الاول بتاريخ السابع والعشرين من اذار عام ١٩٢٤ بأربع صفحات وتولى ادارتها سليم حسون. جريدة العالم العربي، العدد الاول، في ٢٧ اذار ١٩٢٤.

(١١) العالم العربي، العدد ١٤، في ١١ نيسان ١٩٢٤.

(١٢) العالم العربي، العدد ١٥، في ١٢ نيسان ١٩٢٤.

(١٣) جريدة المفيد: جريدة سياسية يومية عامة بغدادية، صدر عددها الاول بأربع صفحات بتاريخ الثاني عشر من نيسان عام ١٩٢٢، وتولى ادارة تحريرها ابراهيم حلمي، جريدة المفيد، العدد الاول، في ٢ نيسان عام ١٩٢٢.

(١٤) المفيد، العدد ١٦٩، في ١٣ آب ١٩٢٤.

(١٥) الاوقات البغدادية، العدد ٣٧٤٨، في ١٤ آب ١٩٢٤.

(١٦) الاستقلال، العدد ٤٣٤، في ٢ ايلول ١٩٢٤.

(١٧) الاوقات البغدادية، العددان ٥١٢٥ و٥١٢٦، في ١٢ و١٣ شباط ١٩٢٩.

[١٨] احد رجال المال والسياسة الامريكية، ورئيس شركة اليكتريك، ترأس لجنة التعويضات الالمانية عم ١٩٢٩ بهدف مراجعة مشروع داوز، إذ استطاع من تخفيض التعويضات المفروضة على ألمانيا وطرح مشروع جديد سمّي بمشروع يونك. زمن حسن كريدي الغزي، سياسة الامريكية تجاه فرنسا ١٩٣٩–١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠، ص٣٧.

[١٩] الاوقات البغدادية، العددان ٥١٤٩، في ١٢ اذار ١٩٢٩.

[٢٠] الاوقات البغدادية، العددان ٥١٥٨، في ٢٣ اذار ١٩٢٩.

[٢١] الاوقات البغدادية، العدد ٥٢١٨، في ٣ حزيران ١٩٢٩.

[٢٢] الاوقات البغدادية، العدد ٥٢٥٠، في ١٠ تموز ١٩٢٩.

[٢٣] الاوقات البغدادية، العدد ٥٢٩٣، في ٢٩ اب ١٩٢٩.

[٢٤] جريدة الوطن: جريدة يومية سياسية بغدادية، صدر عددها الاول بأربع صفحات بتاريخ الثاني من أيار عام ١٩٢٩، وترأس ادارتها عبد الغفور البدري، جريدة الوطن، العدد الاول، في ٢ أيار عام ١٩٢٩.

[٢٥] الوطن، العدد ٩٨، في ٣٠ آب ١٩٢٩.

[٢٦] الاوقات البغدادية، العدد ٥٢٥٨، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩.

[٢٧] العالم العربي، العدد ١٧٨٣، في ٥ كانون الثاني ١٩٣٠.

[٢٨] العالم العربي، العدد ١٧٨٧، في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٠.

[٢٩] العالم العربي، العدد ١٧٩٠، في ١٤كانون الثاني ١٩٣٠.

[٣٠] العالم العربي، العدد ١٧٩٣، في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٠.

[٣١] العالم العربي، العددان ١٧٩٥ و١٧٩٨، في ١٩ و٢٤كانون الثاني ١٩٣٠.

[٣٢] العالم العربي، العددان ١٨٩٥و١٨٩٦، في ٢٠ و٢١ أيار ١٩٣٠.

[٣٣] الاستقلال، العدد ١٦٣٢، في ٩ حزيران ١٩٣١.

[٣٤] هو هيرنش براوننغ: ولد في ألمانيا عام ١٨٨٥، أحد اعضاء حزب الوسط الالماني درس العديد من العلوم لاسيما التاريخ والقانون خدم في سلاح المدفعية خلال الحرب العالمية الاولى، أصبح عضوًا في الرايشتاخ، وبعد تولي هتلر السلطة غادر ألمانيا متوجهًا الى لندن عام ١٩٣٤، واستقر في الولايات المتحدة الامريكية حتى وفاته عام ١٩٧٠. نغم سلام ابراهيم، المصدر السابق، ص ٩٤.

[٣٥] هو جيمس رامزي مكدونالد ولد في بريطانيا عام ١٨٦٦.سياسي من الطراز الاول تولى رئاسة وزراء بريطانيا مرتين الاولى عام ١٩٢٤ والثانية للمدّة من(١٩٢٩– ١٩٣٥)، كان له دور بارز بالتصدي للازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩، توفي عام ١٩٣٧. اياد علي ياسين، سياسة بريطانيا تجاه ألمانيا النازية ١٩٣٣–١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٢٥.

[٣٦] نيفل هندرسن: ولد في عام ١٨٨٢، شغل عدّة مناصب دبلوماسية، أهمها: منصب السفير البريطاني في باريس لعامي ١٩٢٨و ١٩٢٩ و في الارجنتين للمدّة من ١٩٣٣–١٩٣٥ وفي برلين للمدّة من ١٩٣٧–

١٩٣٩. توفي عام ١٩٤٢. عماد هادي عبد علي، موقف بريطانيا من التسلح الالماني ١٩٣٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٦، ص٣٣.

(٣٧) رافق رئيس الوزراء الالماني خلال زيارته الى لندن وزير خارجيته كرتيوس Crytos. الاستقلال، العدد ١٦٣٤، في ١١ حزيران ١٩٣١.

(٣٨) الاستقلال، العدد ١٦٣٥، في ١٢ حزيران ١٩٣١.

(٣٩) العالم العربي، العدد ٢٢٢٨، في ١٩ حزيران ١٩٣١.

(٤٠) هربرت كلارك هوفر: ولد بولاية أوهايو الامريكية عام ١٨٧٤م، خريج هندسة التعدين، تولى رئاسة لجنة الاعانة الامريكية في اوربا عام ١٩٢١، واصبح وزيرًا للتجارة حتى عام ١٩٢٨، ثم رئيسًا للوزراء حتى عام ١٩٣٢، توفي عام ١٩٦٤. اياد علي ياسين، المصدر السابق، ص٣٩.

(٤١) الاوقات البغدادية، العددان ٥٨٤٨ و٥٨٤٩، في ٢٢ و٢٣ حزيران ١٩٣١.

(٤٢) جريدة العالم العربي، العدد ٢٢٣١، في ٢٣ حزيران ١٩٣١.

(٤٣) جريدة العالم العربي، العدد ٢٢٣٢، في ٢٤ حزيران ١٩٣١.

(٤٤) الاوقات البغدادية، العدد ٥٨٥٢، في ٢٦ حزيران ١٩٣١.

(٤٥) لافال: ولد في فرنسا عام ١٨٨٣، عمل في مجال السياسية في الحزب الاشتراكي ثم انتقل الى حزب المحافظين تولى رئاسة الوزراء مرتين للمدّة من ١٩٣١-١٩٣٦، تولى وزارة الخارجية عام ١٩٤٠ و١٩٤٢، توفي عام ١٩٤٥. عماد هادي عبد علي، المصدر السابق، ص٧٠.

(٤٦) الاوقات البغدادية، العدد ٥٨٥٤، في٢٩ حزيران ١٩٣١.

(٤٧) العالم العربي، العدد ٢٢٤٤، في ٨ تموز ١٩٣١.

(٤٨) الاوقات البغدادية، العدد ٥٨٦٢، في ٨ تموز ١٩٣١.

(٤٩) العالم العربي، العدد ٢٢٤٥، في ٩ تموز ١٩٣١.

(٥٠) الاوقات البغدادية، العدد ٥٨٦٤، في ١٠ تموز ١٩٣١.

(٥١) هو هانز لوثر ولد في ألمانيا عام ١٨٧٩ سياسي واقتصادي ألماني، عين وزيرًا للمالية للمدّة من ١٩٢٣-١٩٢٥، ثم أصبح مستشارًا لألمانيا في عامي ١٩٢٥و١٩٢٦، ورئيسًا للبنك الالماني المركزي الرايخ للمدّة من١٩٣٠- ١٩٣٣، وسفير ألمانيا في الولايات المتحدة الامريكية للمدّة من١٩٣٣-١٩٣٧، توفي في عام ١٩٦٢. نغم سلام ابراهيم، المصدر السابق، ص٧٢.

(٥٢) العالم العربي، العدد ٢٢٤٧، في ١١ تموز ١٩٣١.

(٥٣) الاوقات البغدادية، العدد ٥٨٦٦، في ١٣ تموز ١٩٣١.

(٥٤) العالم العربي، العدد ٢٢٥٠، في ١٥ تموز ١٩٣١.

(٥٥) الاوقات البغدادية، العدد ٥٨٦٨، في ١٥ تموز ١٩٣١

(٥٦) الاوقات البغدادية، العدد ٥٨٦٩، في ١٦ تموز ١٩٣١.

(٥٧) العالم العربي، العدد ٢٢٥٢، في ١٧ تموز ١٩٣١.

(٥٨) الاوقات البغدادية، العدد ان ٥٨٧١ و ٥٨٧٣، في ١٨ و ٢١تموز ١٩٣١.

(٥٩) العالم العربي، العدد ٢٢٥٦، في ٢٢ تموز ١٩٣١.

(٦٠) العالم العربي، العدد ٢٢٥٩، في ٢٥ تموز ١٩٣١.

(٦١) الاوقات البغدادية، الاعداد ٥٨٧٧و ٥٨٧٨ و٥٨٧٩، في ٢٥و٢٧و٢٨ تموز ١٩٣١.

(٦٢) ليبولد فون هوش: ولد في ألمانيا عام ١٨٨١، عمل في السلك الدبلوماسي، إذ التحق بالبعثة الدبلوماسية الالمانية في باريس منذ بداية العشرينات، وأصبح بدرجة سفير للمدّة من ١٩٢٤– ١٩٣٢، ثم سافر الى بريطانيا ليشغل المنصب نفسه في السفارة الالمانية حتى وفاته عام ١٩٣٦. نغم سلام ابراهيم، المصدر السابق، ص١١٤.

(٦٣) الاوقات البغدادية، العدد ٥٩٦٠، في٢ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٦٤) الاوقات البغدادية، العددان ٥٩٦٢ و ٥٩٦٣، في ٤ و٥ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٦٥) الاوقات البغدادية، العدد ٥٩٦٤، في ٦ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٦٦) الاوقات البغدادية، العدد ٥٩٦٧، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٦٧) الاوقات البغدادية، العدد ٥٩٦٨، في ١١ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٦٨) الاوقات البغدادية، العدد ٥٩٧٦، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٦٩) الاوقات البغدادية، العدد ٥٩٧٩، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٧٠) الاوقات البغدادية، العدد ٥٩٩١، في ٨ كانون الاول ١٩٣١.

(٧١) الاوقات البغدادية، العدد ٥٩٩٧، في ١٥ كانون الاول ١٩٣١.

(٧٢) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٠٠، في ١٨ كانون الاول ١٩٣١.

(٧٣) الاستقلال، العدد ١٦٦٤، في ٢٠ كانون الاول ١٩٣١.

(٧٤) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٠١، في ١٩ كانون الاول ١٩٣١.

(٧٥) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٠٢، في٢١ كانون الاول ١٩٣١.

(٧٦) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٠٤، في ٢٣ كانون الاول ١٩٣١.

(٧٧) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٠٦، في ٢٦ كانون الاول ١٩٣١.

(٧٨) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٠٨، في ٢٩ كانون الاول ١٩٣١.

(٧٩) العالم العربي، العدد ٢٣٩٢، في ٣٠ كانون الاول ١٩٣١.

(٨٠) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠١١، في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨١) العالم العربي، العدد ٢٣٩٦، في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨٢) العالم العربي، العدد ٢٣٩٧، في ٦ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨٣) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠١٥، في ٧ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨٤) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠١٨، في ١١ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨٥) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠١٩، في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨٦) العالم العربي، العدد ٢٤٠٣، في ١٣كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨٧) ادوارد هريو: ولد في فرنسا عام ١٨٧٢، تولى العديد من المناصب السياسية، وأصبح عمدة ليون عام ١٩٠٤، ثم رئيسًا لوزراء فرنسا ما بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٥، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية اسره الالمان، وأطلق سراحه عام ١٩٤٥، توفي في عام ١٩٥٧. اياد علي حسين، المصدر السابق، ص٢٤.

(٨٨) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٢١، في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨٩) العالم العربي، العدد ٢٤٠٤، في ١٤كانون الثاني ١٩٣٢.

(٩٠) الاوقات البغدادية، العددان ٦٠٢٤ و ٦٠٢٦، في ١٨و ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٩١) العالم العربي، العددان ٢٤٠٩ و ٢٤١٠، في ٢٠ و٢١ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٩٢) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٢٧، ٢١ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٩٣) العالم العربي، العدد ٢٤٣٠، في ١٤شباط ١٩٣٢.

(٩٤) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٤٧، في ١٥ شباط ١٩٣٢.

(٩٥) العالم العربي، العدد ٢٤٣٨، في ٢٤ شباط ١٩٣٢.

(٩٦) الاوقات البغدادية، العدد ٦٠٥٦، في ٢٥ شباط ١٩٣٢.

(٩٧) مجلس ينتخب اعضاؤه بالاقتراع العام وعددهم ٤١٦ عضوًا يمثلون مختلف المناطق الالمانية تناقش فيه الامور العامة التي تخص ألمانيا للمزيد ينظر: محمد محمد صالح وآخرون، تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، بغداد ١٩٨٥، ص٢٩٠.

(٩٨) العالم العربي، العدد ٢٤٤٢، في ٢٨ شباط ١٩٣٢.

(٩٩) العالم العربي، العدد ٢٤٥٨، في ١٨ اذار ١٩٣٢.

(١٠٠) العالم العربي، العدد ٢٤٧٤، في ٧ نيسان ١٩٣٢.

(١٠١) العالم العربي، العددان ٢٤٨٩، في ٢٦ نيسان ١٩٣٢.

(١٠٢) الاوقات البغدادية، العدد ٦١٠٧، في ٢٥ نيسان ١٩٣٢

(١٠٣) العالم العربي، العددان ٢٤٩١، في ٢٨ نيسان ١٩٣٢.

(١٠٤) العالم العربي، العددان ٢٤٩٢، في ٢٩ نيسان ١٩٣٢.

(١٠٥) الاوقات البغدادية، العدد ٦١١٢، في ٣٠ نيسان ١٩٣٢

(١٠٦) هو تحالف كلّ من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغسلافيا عام ١٩٢١ نصت على الدفاع المشترك ضد أيّ اعتداء خارجي وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية. اياد علي ياسين، المصدر السابق، ص ٧٠.

(١٠٧) العالم العربي، العدد ٢٥٠٠، في ٨ ايار ١٩٣٢.

(١٠٨) الاوقات البغدادية، العدد ٦١١٩، في ٩ ايار ١٩٣٢

(١٠٩) العالم العربي، العدد ٢٥٢٢، في ٣ حزيران ١٩٣٢.

(١١٠) الاوقات البغدادية، العددان ٦١٤٠ و ٦١٤٢، في ٣ و٦ حزيران ١٩٣٢

(١١١) فون بابن فرانز: ولد في ألمانيا عام ١٨٧٩، عمل في مجال السياسة والجانب العسكري إذ التحق بالملحقية العسكرية الالمانية في واشنطن عام ١٩١٣، وكذلك في تركيا خلال اندلاع الحرب العالمية الأولى، أصبح

عضوًا في حزب الوسط للمدّة من ١٩١٨ – ١٩٣٢، ثم سفيرًا لبلاده في النمسا عام ١٩٣٤، وسفيرًا في تركيا للمدّة من ١٩٣٨ – ١٩٤٤، توفي عام ١٩٦٩. اياد علي ياسين، المصدر السابق، ص٥٥.

(١١٢) ضم الوفد البريطاني كلًا من: وزير الخارجية سيمون Simon، وشامبرلين Chamberlain وزير المالية، و برنسيمان Princessman وزير التجارة، وهربرت ساموئيل Samuel Herbert وزير الداخلية، اما وفد الحكومة الالمانية فتألف من وزير الخارجية فون نوارت Noart، ووزير المالية غروسيك Grosek، ووزير الاقتصاد رامبولد Rambold، وفون بولو Polo وكيل وزارة الخارجية. الاوقات البغدادية، العددان ٦١٤٦ و ٦١٤٧، في ١٠ و١١حزيران ١٩٣٢.

(١١٣) كان من المشاركين في الوفد الفرنسي وزير المالية جرمن مارتن German Martin، ووزير التجارة دوران dwran، ووكيل وزارة الخارجية باكانون Pakanon، وجورج بونيه jurj bunih نائبًا في البرلمان الفرنسي. العالم العربي، العدد ٢٥٣٠، في ١٢ حزيران ١٩٣٢.

(١١٤) الاوقات البغدادية، العدد ٦١٤٩، في ١٤ حزيران ١٩٣٢.

(١١٥) العالم العربي، العدد ٢٥٣٥، في ١٨ حزيران ١٩٣٢.

(١١٦) الاوقات البغدادية، العدد ٦١٥٣، في ١٨ حزيران ١٩٣٢.

(١١٧) نيفل شامبرلن: ولد في بريطانيا عام ١٨٦٩ سياسي بريطاني محافظ، أصبح وزيرًا للمالية عام ١٩٣١، ثم رئيسًا للوزراء للمدّة من عام ١٩٣٧حتى وفاته عام ١٩٤٠. نغم سلام ابراهيم، المصدر السابق، ص١٤١.

(١١٨) الاوقات البغدادية، العدد ٦١٥٥، في ٢١ حزيران ١٩٣٢.

(١١٩) العالم العربي، العدد ٢٥٣٩، في ٢٣ حزيران ١٩٣٢.

(١٢٠) الاوقات البغدادية، العدد ٦١٥٥، في ٢١ حزيران ١٩٣٢.

(١٢١) العالم العربي، العدد ٢٥٤٣، في ٢٦ حزيران ١٩٣٢.

(١٢٢) الاوقات البغدادية، العدد ٦١٥٩، في ٢٥ حزيران ١٩٣٢.

(١٢٣) الاوقات البغدادية، العدد ٦١٦١، في ٢٨ حزيران ١٩٣٢.

(١٢٤) الاوقات البغدادية، العددان ٦١٦٢و٦١٦٣، في ٢٩و٣٠ حزيران ١٩٣٢.

(١٢٥) العالم العربي، العدد ٢٥٤٥، في ٣٠ حزيران ١٩٣٢.

(١٢٦) العالم العربي، العدد ٢٥٤٦، في ١ تموز ١٩٣٢.

(١٢٧) العالم العربي، العدد ٢٥٤٧، في ٢ تموز ١٩٣٢.

(١٢٨) العالم العربي، العدد ٢٥٤٨، في ٣ تموز ١٩٣٢.

(١٢٩) العالم العربي، العدد ٢٥٤٩، في ٥ تموز ١٩٣٢.

(١٣٠) العالم العربي، العدد ٢٥٥٠، في ٦ تموز ١٩٣٢.

(١٣١) العالم العربي، العدد ٢٥٥١، في ٧ تموز ١٩٣٢.

(١٣٢) العالم العربي، العدد ٢٥٥٢، في ٨ تموز ١٩٣٢.

(١٣٣) العالم العربي، العدد ٢٥٥٣، في ٩ تموز ١٩٣٢.

(١٣٤) العالم العربي، العدد ٢٥٥٤، في ١٠ تموز ١٩٣٢.

(١٣٥) العالم العربي، العدد ٢٥٥٥، في ١٢ تموز ١٩٣٢.

(١٣٦) العالم العربي، العدد ٢٥٥٧، في ١٤ تموز ١٩٣٢.

Sources

First: Letters and theses

1-Imad Hadi Abd Ali, Britain's position on German armament 1933-1939, unpublished master's thesis submitted to the College of Arts, University of Kufa, 2006.

2-Iyad Ali Yassin, Britain's policy towards Nazi Germany 1933-1939, unpublished doctoral thesis submitted to the College of Arts, University of Mosul, 2004.

3-Nagham Salam Ibrahim, British-German relations 1919-1939, unpublished doctoral thesis submitted to the Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2006.

4-zaman Hassan Kreidi Al-Ghazi, American policy towards France 1939-1945, unpublished master's thesis submitted to the College of Education, Dhi Qar University, 2010.

Second: Periodicals (newspapers)

Newspaper name	place of issue	Release Date
1- Aliastiqlal	Baghdad	1921-1923-1931
2- Alealam alearabiu	Baghdad	1924-1930-1931-1932
3- Alwatan	Baghdad	1929
4- Alfalah	Baghdad	1921
5- Baghdad times	Baghdad	1924-1929-1931-1932